

الضمان الصحي... من يقرر ماذا؟

ريتشارد ران

2 سبتمبر 2009

مركز كاتو

Who Decides What

By Richard W. Rahn

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس

هل تعتقد أن المنحرفين جنسيا نحو الأطفال ينبغي إعطاؤهم حبوب الفياغرا على حساب دافعي الضرائب؟

مهما بدا هذا السؤال سخيفا، فإنه ما حدث تماما على أرض الواقع في بريطانيا بموجب قوانين مصلحة الصحة الوطنية (NHS). حيث كشفت تقارير في الأسبوع الماضي عن أن منحرفا جنسيا نحو الأطفال أساء إلى طفلة تبلغ من العمر 11 عاما قد أفلت من عقوبة السجن، ومع ذلك ظل

ريتشارد ران
باحث أساسي في مركز كاتو، ورئيس مركز النمو الاقتصادي العالمي.

مستمرتا بتلقي الفياغرا، والفضل يعود إلى دافع الضرائب الانكليزي. وكانت صحيفة لندن صندي تايمز قد نشرت تقريرا في 23 أغسطس يشير إلى أن (NHS) أنفقت أكثر من 2.5 مليون دولار خلال «الأعوام الخمسة الماضية على عمليات تغيير الجنس لثنائيي الجنس». وكشف أوائل هذا العام عن أن (NHS) قد دفعت 6000 دولار كنفقة لتكبير ثدي فتاة في السابعة عشرة من العمر «لأنها كانت تغار من الأنداء الكبيرة لزميلاتها» مما سبب لها تعكرا في المزاج. تقول سوزي سكووير من التحالف البريطاني لدافعي الضرائب ردا على هذه الانتهاكات: «إن (NHS) تكافح لتوفير العمليات الجراحية الأساسية التي تنقذ الحياة. ويجب أن تكون أدوية السرطان قبل تكبير الأنداء في سلم الأولويات».

إن إساءة استخدام أموال دافعي الضرائب كما أوضحت السيدة سكووير وزملاؤها يأتي نتيجة مباشرة لاستحواذ مسؤولي الحكومة البريطانية على السلطة اللازمة للبت في ماهية الإجراءات الطبية التي يسمح بها في قوانين (NHS)، وما لا يسمح بها.

الضمان الصحي... من يقرر ماذا؟

وإذا ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء نظام صحي تديره الحكومة، سواء أكان ذلك من خلال نظام حكومي احتكاري شامل (Single-Payer System) كما هو الحال في كندا، أو من خلال نظام يسمح للناس بالحصول على العناية الطبية من خارج النظام الحكومي (مع أنهم يدفعون لكل من النظام الحكومي وأي بديل خاص يختارونه). فليس من التهور المراهنة على حصول الانتهاكات والمشاكل ذاتها التي تعاني منها بريطانيا وكندا؛ والسبب واضح. وهو: لن يكون عندها غير تمويل محدود لنظام الرعاية الصحية الحكومي. وهكذا سيكون على الأفراد الذين توظفهم الحكومة أن يقرروا من سيحصل على ماذا ومتى. بعض القرارات ستكون حكيمة، وبعضها ستكون حمقاء ومبذرة. أو مجرد قرارات معتوهة: وذلك لأن البشر إن أنفقوا أموال غيرهم لا يميلون إلى أن يكونوا حذرين بما فيه الكفاية في فعل ذلك.

بخلاف السلع الأخرى، هنالك طلب متزايد على الرعاية الصحية، وبالأخص عند التقدم في السن. وأي حكومة تحاول توفير رعاية صحية «مجانية» لكل مواطنيها بغض النظر عن ماهية مشاكلهم الصحية فإن طريقها يقود إلى الإفلاس بسرعة. ولتجنب الإفلاس تقوم كل الحكومات بتوزيع الرعاية الصحية من خلال تنظيم السعر أو الأولويات أو نوع المعالجة. وينكر الكثير من أعضاء الكونغرس والرئيس أوباما ضرورة اللجوء إلى أي نوع من التوزيع بعد أن كانوا يؤيدون ذلك في البداية؛ إذ اقترح الرئيس أوباما من قبل الحد من بعض أنواع العلاج الذي يقدمه نظام ميديكير¹ وبالأخص في ما يتعلق بكبار السن.

إن ميديكير تقوم حالياً بتوزيع الدعم بحسب أسعار الخدمة المطلوبة، مما أدى إلى الحد من الأجور التي يتلقاها الأطباء والمستشفيات للخدمات المتنوعة التي يقدمونها؛ وهذا بدوره جعل الكثير من الأطباء ينسحبون من ميديكير لأسباب وجيهة. كما إن ميديكير

1) ميديكير (Medicare): برنامج ضمان اجتماعي تديره الحكومة الأمريكية ويقدم تغطية مالية للضمان الصحي لكل من بلغ الخامسة والستين من المواطنين الأمريكيين أو المقيمين إقامة نظامية لمدة خمس سنوات. كما يستفيد من خدمات البرنامج شرائح أخرى كالمصابين بالفشل الكلوي. (المترجم)

الضمان الصحي... من يقرر ماذا؟

توزع الدعم من خلال تحديد أنواع العلاج المدعومة، مما يجبر متلقي الدعم على شراء عقود تأمين صحي تكميلية لتغطية العلاج غير المدعوم.

إذا تم فرض نظام شبيه بميديكير على باقي الشعب الأمريكي، فسيكتشف المواطن بسرعة أن خياراته محدودة وان عليه أن يدفع أكثر وأكثر لعقود تأمين صحي تكميلية لأن في مثل هذه الخطط، وكما هو حال ميديكير، ستزيد النفقات على الواردات، وللحد من النفقات ستلجأ الحكومة إلى فرض المزيد والمزيد من الضوابط على العلاج، سواء في ذلك عمر المريض أو نوع العلاج المدعوم.

يقول مؤيدو استحواذ الحكومة على الرعاية الصحية أن شركات التأمين الخاصة لها هي الأخرى ضوابطها في العلاج ومقدار المبالغ المدفوعة؛ ولكنها بخلاف الحكومة لا تمنع الأفراد من الدفع للخدمات غير المدعومة. كما أن المرء يملك الحق في تغيير شركة التأمين الصحي إن لم يكن راضياً عن نوعية الخدمات التي تقدمها أو شروط تقديم الدعم عندها. إن الكثير من المشاكل الحالية المتعلقة بالتأمين الصحي الخاص تعود إلى التدخل السياسي، مما يجبر هذه الشركات على دعم حالات قد لا يرغب المستفيد بتضمينها، مما يفرض نفقات لا فائدة من ورائها.

يجب أن يكون لديك الحق، كفرد حر، في تقرير نوع المعالجة الصحية والتأمين الصحي. فإذا ما أردت تجميل أنفك، فهذا من شأنك إذا كنت عازماً على دفع كلفة ذلك. فلماذا يحق لموظف حكومي أن يحدد أدوية السرطان التي يمكنك الحصول عليها، والتي لا يمكنك الحصول عليها؟ وما هو السن الذي يعتبر متقدماً إلى حد يمنعك من الحصول على دعم لإجراء جراحة تغيير مفصل الورك؟

في الحقيقة، إننا نقوم بالفعل بتوزيع الدعم في ما يتعلق بالعناية بصحتنا؛ ونتخذ القرارات في ذلك بناء على فترة المعالجة، أو مدى الألم الذي تسببه أو تسهم في ازدياده، ومدى خطورتها، وكم ستكلف تلك الابتسامة المثالية. إن معالجة الأسنان التجميلية

الضمان الصحي... من يقرر ماذا؟

أهم بكثير لمعظم النساء ممن يبلغن 25 عاما مقارنة بمن يبلغن التسعين. لكن كلا من الفئتين يجب أن تكون له الحرية في اختياراته. قد يفضل بعض الناس أن لا تجرى له معالجة طبية مكلفة جدا من أجل إطالة العمر ستة أشهر إضافية. وذلك لأنه يفضل ترك المال لأطفاله أو منظمة خيرية: وقد لا يختار غيره أن يفعل ذلك.

إن نظام الرعاية الصحية الذي تديره الحكومة وما له من تفويضات. سواء أكان لدواعي الضرورة المالية أو الحاجة إلى معاملة الكل بالمثل. يذهب بالخيار الشخصي. وإذا كنت تعتقد شخصا بأنك فرد له تفضيلاته وحاجاته الخاصة. والتي ربما لا تكون مماثلة لتفضيلات وحاجات الآخرين. فإن مستوى معيشتك وحياتك سيتعرض إلى الهبوط بالقرارات التي تملئها الحكومة في مجال تنظيم الرعاية الصحية.